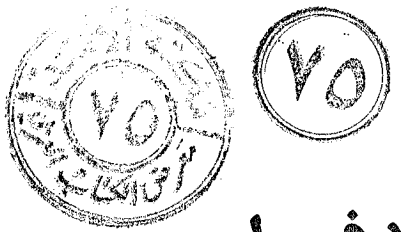

مدخل إلى علم الدلالة

تأليف

فرانك پالمر

ترجمة

د . خالد محمود جمعة

مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى مَنْ علّموني الصبر وعرّفوني بالحياة

إلى من أجد سعادتي بقربهم

إلى أملي ومستقبلي وزهرات عمري

إلى فلذات كبدي

محمود ، باسل ، ياسر ، سامر

الطبعة الأولى
الكويت ١٩٩٧
مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع
الكويت ـ ص .ب ٢٦٢٢٣ الصفاة 13123
ت : ٢٦٦٤٦٢٦ ـ فاكس : ٢٦١٠٨٤٢

مقدمة المترجم

تعددت المذاهب وتنوعت السبل ، واختلفت الأهداف ، حين أراد الباحث أن يدرس اللغة ويحللها ويصفها ويعيّرها ، لأن اللغة في حقيقتها أصوات ورموز وإشارات منظومة وفق معيار معين يستخدمها أبناء جماعة لغوية لتؤدي وظيفة محددة ، لأنها أداة وصل وربط ، ووسيلة لنقل الأحاسيس والمشاعر .

شغلت اللغة الإنسان منذ أن وجدت ، ولا يزال يسعى إلى يومنا هذا وراء اكتشاف حقائقها ومعرفة أسرارها ، وتحديد خصائصها استناداً إلى ما تؤديه من وظيفة ، ولهذا لم يدع علماء اللغة مستوى من مستوياتها دون بحث ودراسة مع تفاوت في الدرجة حسب العصر ومعطياته .

ومع أن المستوى الدلالي في جوهره يمثل الجانب الأهم في اللغة ، لأنه يشكّل الرسالة الفكريّة التي تؤديها اللغة ، إلا أن دراسة هذا المستوى على نحو دقيق لم تتم إلا بعد ستينيات هذا القرن .

وكتاب علم الدلالة الذي أضعه بين يدي القارئ هو أحد الجهود المشكورة في هذا الباب ، لأن مؤلفه كان حريصا على جمع الآراء ، ومناقشة المذاهب والاتجاهات التي عنيت ومازالت تعنى بالدلالة إلى عصر المؤلف دون النظر إلى هوية المهتمين ، لأنه كان يرمي إلى تقديم نظرة شاملة عن الدراسة الدلالية في علم اللغة العام .

جاء الكتاب ؛ كتاب علم الدلالة لـ «پالمر» في ثمانية فصول ، بدأت على نحو تقليدي بتقديم أسس عامة ، ومقدمة تاريخية حباً في توضيح أهمية هذا المستوى ، ورغبة في نقل القارئ إلى عهد المؤلف ليكون على دراية بما كان يفكر فيه ، ولكي تكتمل الصورة سأسعى إلى استعراض بعض ما جاء في هذا الكتاب .

الفصل الأول ويشكل محاولة جادة لعرض مصطلحي الدلالة وعلم الدلالة من حيث تتبعهما التاريخي والإشارة إلى معناهما في استعمالات وسياقات متنوعة ، لأن المؤلف أحبّ أن يبيّن ماهيّة المادة المدروسة ، ويفسّر طبيعة المشكلة قبل الشروع في عرض وجهة نظره ، ولهذا فقد ميّز مجموعة من المفاهيم الأولية مثل «دلَّ ـ عَنَى ـ دلالة ـ معنى ـ مقصد» معتمداً في حديثه على أمثلة معززة ، مشيراً إلى قيمة النبر والتنغيم من الناحية الدلالية .

ثم انتقل إلى التعريف بما بين علم اللغة وعلم الدلالة من علاقة وثيقة ، عادّاً اللغة نظاماً اتصالياً خاصاً ينقل الخبر ، مقارناً إياها بالوسائل الإشارية طالباً عدم المبالغة في قياسها بالأنظمة الأخرى ، ولم تنبع مطالبته هذه من فراغ ، لأنه تساءل عن طبيعة الخبر في اللغة ، فلاحظ أن اللغة نظام إشاري معقّد ، وأن الأنظمة الأخرى تستعين باللغة لتحديد مضامينها .

وهذا ما دعاه إلى الاعتقاد بعدم إمكانية تحديد الدلالة مجرّدة من اللغة ، لأن أي مجموعة من الدلالات تحتاج إلى ما يماثلها ، ولأن اللغة لا توصف إلا باللغة .

إنه اعتمد على أسس تطبيقية حين عَدَّ علم الدلالة مستوى فرعياً في اللسانيات ، وحين خصَّ هذا العلم بمزايا محدّدة إيماناً منه بانتقال الخصائص العلمية من الكل إلى الجزء .

ولم يكتف بهذا بل ميّز بين الكلي الشامل والفرع محدّداً المقصود بالعلمية القابلة للفحص وَالمراجعة والبرهان ، ملاحظاً عدم توفر هذه القدرة القياسية في علم الدلالة ، فيدعو إلى الأخذ بالأحكام العامة بعد أن يقارن بين ما يقوم عليه علم الأصوات وعلم الدلالة ، وعدم الأخذ بالأحكام الفردية ، لأن ما يقوله الفرد لا يعتدُّ به ، ولا يعتمد عليه ، «ومن هنا لا تولى الدلالة التي ينسبها الفرد إلى ألفاظه أي قيمة ، لأنها تبقى فردية خاصة . . .» .

وبمقارنة الدلالة بعلم اللغة ، وباهتمام علم اللغة باللغة والكلام يتضح للمؤلف أن علم الدلالة معنيٌّ بدلالة الجملة ، لأنها تشكل المنطلق في التعبير ، ولأنها الإطار النظري لما يقال ويكتب ويتحدث عنه .

وينتقل بعد حديثه عن علاقة علم اللغة بعلم الدلالة إلى الكلام على اللغة المنطوقة فيرى أن النبر في الجملة ميدان إشكالي خاص ، وأن اللغة المنطوقة تعرف النبر لتعرب به عن دلالات معيّنة ، وأنه إلى جانب النبر ثمة سلوكيات غير لغوية كالغمز والابتسامة و . . . .

ولكنه يستدرك على هذا بقوله : «لن يدخل هذا الكتاب في تفاصيل تلك الأفكار» ، لأن علم الدلالة ـ كما يرى ـ يركز على اللغة المكتوبة لما تقدمه من إشارات ورموز مثبتة ، ثم يختتم قوله في هذا المجال معرباً عن موقفه بوضوح حين يخطّئ من يعتقد أن علم الدلالة لا يهتم إلا بالمكتوبة .

وبعد هذا يعرّف بعلم الدلالة التاريخي ، ويرى أن الأصل في علم الدلالة هو الاهتمام بالدلالة تاريخياً ، أما علم الدلالة التاريخي فمعنيٌّ بتطور الدلالة وتغيّرها وتبدّلها عبر الزمن ، ثم يتوقف قصيراً أمام أسباب التغير الدلالي ، ويذكر منها : المصادفة ، والحاجة ، ثم الحظر ، أو المنع .

ومع هذا التعريف الأولي ، يرى أن التغير الدلالي في حقيقته يدخل ضمن اهتمامات اللسانيات التاريخية ، لأنها تعنى بوضع تصوّر عن الشكل الأولي لما يدرس تاريخياً ، وإجراء مقارنة بين ما يُعْتقد بتساويه دلالياً ، فضلاً عن المقارنة الصوتية بين بعض اللغات المتقاربة لما يلاحظ من تشابه بين ألفاظها ، دفع علماء اللغة إلى هذه المقارنة .

ومما استرعى انتباهه هنا سعي علم الدلالة التاريخي إلى اكتشاف العلاقات التاريخية للألفاظ ، اعتماداً على التأصيل الدلالي ومشاكله ، وسعيه إلى الإشارة إلى عدم جدوى الدراسة التأصيلية لدى فصلها عن الدراسة التزامنية .

ولم يكتف بعلاقة علم الدلالة بعلوم اللغة الأخرى ، بل توقف طويلا أمام ما بين علم الدلالة والعلوم الأخرى المجاورة الفلسفية والنفسيّة والمنطقية من علاقات تؤثر في طبيعة الدلالة .

وفي الفصل الثاني توقف أمام مصطلحات أساسية لا يمكن لعلم الدلالة أن يستغني عنها في الدرس والتحليل والوصف ومنها : التسمية التي ركز فيها على المشير والمشار إليه ، مبيّناً أن المشير هو الكلمة ، والمشار إليه هو الشيء الخارجي ، ملاحظاً استمرارية الأخذ بهذا الاتجاه طويلاً مع إيمان بعضهم بضرورة الفصل بينهما ، وبعدها أشار إلى الطفل وعلاقته بما حوله من مسميات ثم عرّج على صعوبات نظرية التسمية شارحاً طبيعتها ، مقترحاً إمكانية حلها ؛ وذلك بتمييز نوعين من العالم هما العالم الحقيقي والعالم الخيالي ، ثم الإقرار بأن الألفاظ عموماً ليست مجرد تسميات للأشياء في عالمنا ، بل تحتاج إلى تفسيرات منطقية لتأويل الانتقال من المحسوس إلى المعنوي .

وبعد هذا يشرح علاقة الشيء بالاسم مشيراً إلى صعوبة الفصل بين ما يسمى بهذا الاسم وما يُسَمَّى بغيره ، ثم يعرض موقف العقلانيين ، ويقترح تصنيف المسميات في أجناس عامة ، بينها صفات مشتركة ، ثم يخلص إلى اختلاف الأسماء في اللغات مع كون المسميات واحدة ، واختلاف نظام الألوان مع أن المصدر هو قوس قزح .

وأخيرا يختتم هذا المستوى بقوله : «إن ألفاظ أي لغة لا تعكس العالم الخارجي كله بل تصوّر اهتمامات الناس الذين يستعملونها» ، مشيراً في هذا إلى الاصطلاح والمعارف العلمية وعلاقتها بالتسمية ، ثم يقترح حلاً لتذليل صعوبات التسمية بقسم الألفاظ في اللغة إلى معجمية وموضوعية .

ويقوده الحديث عن التسمية إلى التصورات ويرى فيها أن الربط بين المشير والمشار إليه قديم ولا يزال ، ويستشهد بالعلاقة الثنائية لـ «سوسيور» ، والعلاقة

الثلاثية لـ «ريتشارد» و«أوغدن» ، ويلاحظ عدم وجود علاقة مباشرة بين الرمز والمرجع ، لأن هذه العلاقة تمرُّ عبر الذهن ، ويجد في هذه النتيجة تذليلاً لصعوبات التسمية ، لأنه يشير بها إلى الربط النفسي بين الرمز والفكرة ، أي أن التفكير بأي اسم يعني ربطه بالتصوّر أو المفهوم الذي يطابقه وبالعكس .

وبعد هذا يتوقف أمام صعوبة تصوّر ما في أدمغتنا أو في أدمغة الآخرين من تأويلات وتصوّرات مطالباً بوضع وحدات لغوية يشاربها إلى هذه التصوّرات بحيث يصير التصور بمعنى الدلالة ، كما يتوقف أمام السؤال عن محاولات تحديد القدرة الكامنة في الألفاظ والجمل للإشارة إلى شيء أو السؤال عن كيفيّة حملها لدلالة ما .

نعم إن التسمية والتصورات جعلته يبحث في «المعنى والمرجعيّة» فقارن بينهما ، ورأى أن المرجعية تعني العلاقة بين العناصر اللغوية والعالم الخارجي ، وأن النظام المعقّد لطبيعة العلاقة الداخلية بين العناصر اللغوية هو مصدر الدلالة ، وأن موضوع علم الدلالة هو البحث عن طريقة لربط عالم الخبرات باللغة ، وفي هذا تسهيل لجعل المرجعية جوهر الدراسة الدلالية .

ويشير بعد هذا التعريف العام إلى العائدية إلى أجناس (أصناف) من حيث التذكير والتأنيث ، ثم يعرّج على وقفة النحويين أمام ظاهرة الجنس ، لأنه يرجع إلى الجنس النحوي ويتداخل معه ، ويرى في هذا المجال أن الإنكليزية فيها نوع خاص من العلاقات تخصُّ الجنس والحجم والقرابة مثل : «مذكر / مؤنث ، كبير / صغير ، أب / ابن» ، ويشير إلى اهتمام المعاجم بهذه الظواهر والربط بينها ، ويؤكد أن هذه الحالات المحدّدة جداً ، المعنيّة بنوع ما من العلاقات تفرز شكلين من الدراسة الدلالية هما :

أ – دراسة دلالة البنى والتراكيب اللغوية .

ب – ودراسة الدلالة بوصفها نوعا من العلاقة بين الألفاظ والعالم الخارجي .